

ثورة مايو .. كانت لها مقدمات

الأخبار: 75-5-12

بقلم : الأخبار

ثورة 15 مايو .. لم تحدث فجأة. إن إصرار أنور السادات على الديمقراطية والحرية وسيادة القانون، ظهر منذ الأيام التي تولى فيها مسئولية قيادة الشعب.

• فى أول بيان بعد انتخاب السادات رئيساً للجمهور قال للشعب: "سأكون مع الذين قالوا نعم.. والذين قالوا لا" وكانت هذه الكلمة أول بديهة الطريق....

• وزار أنور السادات قاعة محكمة الجنايات التى عاش فى قفص اتهامها.. وأعلن القائد القضاء حرم مقدس له جلاله، وله قدسيته، ولا سيطرة لأى قوة على ضمير القاضى..

• ثم فوجئت مراكز القوى بإعلان جمهورى من السادات بإلغاء الحراسات.. وقرعوا قرار الرئيس فى الصحف .. وأصابتهم الصدمة!.. وبدعوا يتباكون بدموع التماسيح على الاشتراكية التى كانوا أول من أهدروها.

أعدكم أننى سأكون للجميع .. للذين قالوا نعم ... وللذين قالوا لا .. أن الوطن للجميع.. والمسئول فيه مؤتمن على الكل، بغير استثناء.. لقد شرفنى أن يقول أكثر من ستة ملايين رأيهم بنعم.. واعتبرت ذلك حسن ظن مسبق اعتر به .. وأرجو الله أن يمنحنى القدرة على أن أكون أهلاً له، جديراً به".

هذه الكلمات جاءت فى بيان الرئيس السادات إلى الأمة، بعد انتخابه مباشرة فى أكتوبر

1970.

وربما فات مراكز القوى وقتئذ. أن تقف عند بعض معانى هذه الكلمات .. وما يمكن أن تؤدى إليه مستقبلاً .. فعندما يقول رئيس الجمهورية أنه سيكون لجميع .. للذين قالوا نعم لانتخابه.. والذين قالوا لا .. فإن ذلك يعبر عن استهلاك لمشارف مرحلة لا ز. بلا خوف .. ويقف الحاكم معه فى نفس الوقت..

والواقع أن التغييرات السياسية والاجتماعية فى التاريخ، لا تحدث فجأة، وبلا مقدمات.. إنما تظهر بعد صراع طويل .. ينتهى بظهور وانتصار هذه التغييرات . وينطبق هذا على ثورة التصحيح فى 15 مايو 1971 .. لأن جذورها عميقة.. امتزجت بجميع الحركات والثورات التى سجلها تاريخنا.. فالديمقراطية، والتحرر الوطنى، والعدالة الاجتماعية، هى الثالوث الخالد المعبر عن أهداف كل هذه الثورات. فالحنين المصرى إلى الديمقراطية، قديم قدم الأهرامات.. لم تنطفى جذوته أبداً..

هذا تاريخها..

ومن هنا نفهم الجانب التاريخى لثورة التصحيح. أما العوامل المباشرة لانطلاقها. فإنها بدأت فى الظهور منذ قول الرئيس السادات مسئولية القيادة .. بعد وفاة الزعيم جمال عبد الناصر.. فمنذ الأيام الأولى لتحمله للمسئولية .. أدرك السادات عمق هذا الحنين.. المتفق مع منهجه وتفكيره.. فتجارب معه .. وقرر أن يضع أحد الأهداف الرئيسية لثورة 23 يوليو- الديمقراطية - موضع التنفيذ - بعد أن عطلت مراكز القوى تطبيقها بكل الطرف والأساليب.

ولا شك أن أحاديث وبيانات السادات قبل التحول الديمقراطى فى 15 مايو، تعبر عن هذه الحقيقة.. وتبين اتجاه حركته لتصحيح مسار ثورة 23 يوليو .. واقتلاع أساليب الطغيان.. وتحطيم جدار الخوف بين الحاكم والمحكوم.. كمقدمة ضرورية لإعداد الإنسان المصرى الذى استطاع بعد ذلك اقتلاع حصون العدو فى 6 أكتوبر المجيد.

فكيف عبرت أحاديث وبيانات الرئيس السادات عن هذه الحقيقة، قبل 15 مايو، بل ومنذ تحمل مسئولية القيادة فى أصعب الظروف الوطنية والقومية؟.

• أولاً : ديموقراطية الحكم:

فى 19 نوفمبر عام 1970، أى بعد مرور شهر واحد على انتخابه رئيساً للجمهورية، قال الرئيس السادات فى بيانه أمام مجلس الشعب: أن علينا أن نولى اهتماماً كبيراً للبناء السياسى، لى تكون عملية بناء التنظيم ليست مجرد استكمال شكل، ولكنها حركة ومضمون أصيل لهذه الحركة. يتضمن بذلك أن نتيح الفرصة. فى إطار تحالف قوى الشعب العاملة. للممارسة الديمقراطية، باعتبارها طريق الأمان إلى القرار الصحيح.

ثم يقول القائد معبراً عن منهج ديمقراطى أصيل: والحكم فى حقيقته هو اختيار ما بين احتمالات متعددة.. جرت دراستها بعمق وشمول.. وظهرت فوائد كل احتمال منها ومخاطره..

وعلى من يختار أن يوازن بين الفوائد والمخاطر.. أن يقرر فى النهاية ما يشاء.. ومعنى ذلك أن الحكم إذا كان اختياراً، فإن الاختيار لا يمكن ألا يكون مناقشة حرة مفتوحة تبغى وجه الحق والحقيقة معاً..

بهذا المفهوم الواضح لمعنى القرار الديمقراطي، حدد الرئيس السادات معالم طريقة.. منذ البداية .. وسار فيه بوعى وإصرار.. وكانت القرارات العملية. تمتزج بفكرة السياسى بلا انفصال بين النظرية والتطبيق.. عبر عن ذلك موقفه من الحراسات، وقراراته الخاصة بتصفيته.. وموقفه من القضاء.. وحرصه على تكريمهم .. وإعادة سلطان القانون إلى مكانه الصحيح.. متحدياً بذلك مراكز القوى التى كانت تتابع أفكاره ومواقفه بخوف .. وتحاول (فرملة) هذا الاتجاه بكل أساليب الضغط والتآمر..

• ثانياً: استقلال القضاء:

ولا شك أن التقاء الرئيس برجال القضاء .. وفى نفس المكان الذى شهد محاكمة المناضل أنور السادات بتهمة معاداة الاستعمار الإنجليزي وأعوانه من رجال العهد قبل ثورة 23 يوليو، برمز لمعان عميقة أدركت دلالتها مراكز القوى..

فى 12 يناير 1971 ، أى قبل أربعة شهور من ثورة التصحيح. التقى القائد برجال القضاء، وقال : القضاء حرم مقدس .. له جلاله .. وله قدسيته. ولا سيطرة لأى قوة على ضمير القاضى أبداً..

والهدف أن يوضع القضاء فى مكانه الصحيح.. ليكون قضاء من أجل الشعب.

ثم يواصل السادات حديثه فيقول: نن مقبلون على فترة لا بد أن تطور أنفسنا فيها. بتقنين الثورة .. ولا بد أن يواجه كل إنسان بما يكون عليه .. لكى يرد ويطمئن.

ثم يختم حديثه قائلاً وبحسم :

إننى سأيسر بإذن الله مهمتكم .. من أجل تقنين الثورة . وسيادة القانون .. ومن أجل أن نعيش فى هذا البلد أسرة واحدة مترابطة آمنة.

وبهذا الحديث ، يحدد السادات معالم طريقة بوضوح .. من أجل تحرير ضمير القاضى من جميع الضغوط .. والتأكيد على أهمية السلطة القضائية .. وسيادة القانون.

ثالثاً: رفضنا مراكز القوى:

ثم جاء الشهر الحاسم.. مايو 1971 .. ليشهد منذ أول أيامه، بداية الصراع الحاسم ضد مراكز القوى.. وإذاره لهذه المراكز قبل اقتلاعها.. ذلك الإنذار الذى لم تستطع تلك القوى إدراك دلالاته.. والإصرار على تنفيذه مهما كان الثمن. ولقد كان خطاب الرئيس السادات فى أول مايو عام 1971، وثيقة تاريخية .. تسجل حقائق بالغة الأهمية .. فى مقدمتها إيمان السادات بالشعب وثقته فى وعيه.. والتزامه بأن يطرح أمامه معالم تفكيره بوضوح وبلا التواء .. ويترك لهذا الشعب أن يحكم له أو عليه .. حتى فى أصعب الظروف التى كانت مراكز القوى تملك فيها اليد العليا فى التنظيم السياسى، وفى الجيش، وفى المخابرات، والبوليس، وفى المخابرات، والبوليس، وجهاز الإعلام.

كما عبر هذا الخطاب عن جوهر خلاف السادات مع مراكز القوى.. وبالتحديد حول الأهداف التى حققتها بعد ذلك ثورة التصحيح.

فى هذا الخطاب التاريخى، قال السادات أمام الجماهير فى حلوان بالغرم من الظروف الاستثنائية التى تمر بها بلادنا، والتى لم يعرف تاريخنا مثيلاً لها.. بالرغم من ذلك فقد حرصت على ألا الجأ إطلاقاً إلى أى إجراء استثنائى.. بل أننى حرصت على إلغاء وتصفية الإجراءات الاستثنائية التى اقتضتها مسيرة الثورة.. إيماناً منى بأن بوعى شعبنا وتمسكه بثورته من جهة.. ومن جهة أخرى لإيمان عميق بضرورة تقنين الثورة، وسيادة القانون .. لست أدعى أننى وصلت فى هذا الاتجاه إلى نهاية الطريق الذى صمت عليه، ولكننى مطمئن إلى أننى وضعت قدمى على بدايته..

هكذا يعبر السادات وبعمق عن فكرة الذى أمن به.. ويؤكد تصميمه على تنفيذ هذا الفكر.. أى إصراره على الديمقراطية كاملة..

ثم يواصل السادات حديثه فى نفس خطاب أو مايو . فيوجه إنذاره الشهير إلى مراكز القوى، معلناً بحسم: ليس من حق أى فرد أو جماعة مهما كان هذا الفرد أو تلك الجماعة، أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن قدرة هذا الشعب، أو تدعى لنفسها موقعا تستطيع أن تفرض من خلاله رأياها على جموع الشعب.. أو أن تتستر شعارات أو مناورات تحاول أن تشكل من خلالها مراكز قوة تفرض منها وصايتها على الشعب..

تم تكتمل عناصر تفكير السادات حول علاقة الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية، فيقول : لقد رفض التبعية .. ورفضنا الوصاية وصممنا على الحرية.. وحاربنا .. سبيلها حرية الوطن، وحرية الإنسان .. ولا قبول بأى شكل من أشكال الإرهاب الفكرى الذى يقمع حرية الرأى!.

الوضوح والحسم

بهذا الوضوح، وبهذا الحسم انتقل صراع السادات ضد مراكز القوى .. إلى الجماهير باعتبارها صاحبة المصلحة الأولى فى معركة الديمقراطية .. ولأنها الجماهير التى كان القائد يؤمن بوقوفها إلى جانبه.. من أجل استئصال قلاع الإرهاب والخوض والتسلط .. وارتفاع إعلام الحرية وسيادة القانون بعد 15 مايو..

ومرة أخرى نعود إلى فقرات من أول بيان وجه السادات إلى الأمة بعد مباشرة فى أكتوبر 1970.. ونتأمل دلالاته .. يقول : أننى اعتر بالنتيجة التى أسفرت عنها الاستفتاء الشعبى. أن أكثر من ستة ملايين قالوا نمره لترشيحى.. وأكثر من سبعمائة ألف قالوا لا .. وأعتبر بأمانة أن هذه ظاهرة صحية..

ثم يقول فى نفس البيان : لقد شرفنى أن يقول أكثر من سبعمائة ألف رأيهم بلا .. ولم أعتبر ذلك رفضاً .. إنما حكماً مؤجلاً .. وأرجو الله أن يمنحنى القدوة على أن أصل بالأمانات إلى حيث يجب أن تصل الأمانة وأن يجد الحكم المؤجل قبولاً حسناً .. ورضا من الناس والله فى نهاية المطاف.

ولقد كان السادات وبحق صادقاً الشعب .. ومع الأمانة التى حملها .. ومع منهجه فى أن يكون للجميع .. للذين يقولون نعم.. والذين يقولون لا..